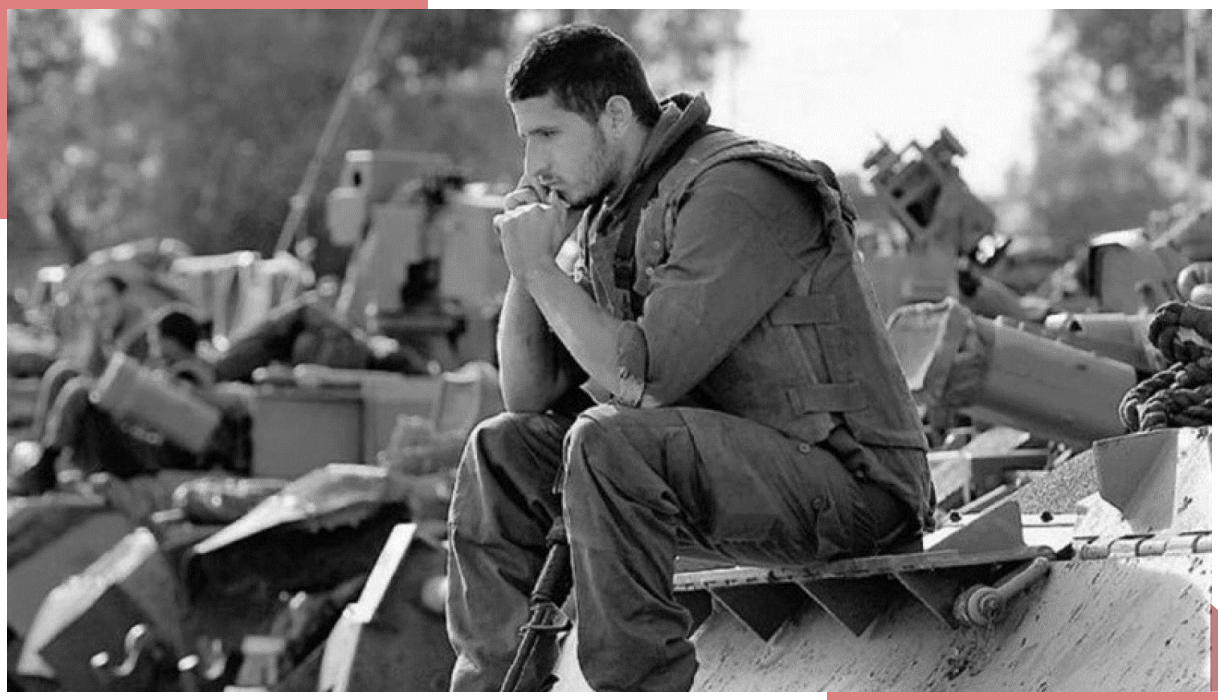

ملف معلومات

بالأرقام .. خسائر العدو في معركة "سيف القدس"

الملخص

بلغت الخسائر الاقتصادية لكيان الاحتلال "الاسرائيلي"، خلال عملية "سيف القدس"، والتي دكت خلالها فصائل المقاومة الفلسطينية مدن ومستوطنات الكيان بآلاف الصواريخ على مدى 11 يومًا، بلغت نحو 7 مليارات شيكل (2.14 مليار دولار)، وفقًا لتقديرات أولية غير رسمية.

جاء ذلك وفق ما أفاد به مصدر مسؤول بوزارة المالية الصهيونية لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، عقب إعلان وقف إطلاق النار المتزامن والمتبادل بين قوات الاحتلال والمقاومة الفلسطينية بقطاع غزة.

ووفق الصحيفة الصهيونية، قال المصدر إن "الخسائر بلغت بين 0.5 بالمائة إلى 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بخسائر 0.3 % من الناتج المحلي خلال حرب "العصف المأكول والبنيان المرصوص" التي استمرت 51 يومًا صيف 2014."

وتشمل تلك الأضرار من بين أمور أخرى، الأضرار التي لحقت بالنشاط الاقتصادي، وانخفاض الإنتاج في المصانع والانخفاض الكبير في الاستهلاك الخاص والتكاليف التي تكبدها الاقتصاد بسبب النشاط الحربي.

بدورها، كشفت صحيفة اقتصادية صهيونية النقاب اليوم الجمعة عن قيمة الأضرار الأولية التي تكبّدها الاحتلال خلال عدوانه في معركة "سيف القدس" حيث تفوق خسائره ما تكبّده خلال عدوان العام 2014.

ووفقاً لما نشرته صحيفة "كلكليست" العبرية فتقدر خسائر العدوان على مستوطني الغلاف ووسط الكيان بأكثر من 300 مليون "شيقل" مقارنة بـ200 مليون "شيقل" في عدوان العام 2014 والذي استمر 51 يوماً.

وبيّنت الصحيفة أن سلطات الاحتلال حصلت حتى الآن على 5.245 بلاغ بالأضرار من مستوطني الغلاف والوسط سواءَ أضرار للمباني، والمركبات، والمنشآت الزراعة وغيرها.

ويدور الحديث عن معطيات جزئية فقط وسترتفع خلال الأيام القريبة القادمة مع عودة مستوطني الغلاف إلى منازلهم وتفقد الأضرار.

في حين بلغ عدد بلاغات الأضرار في حرب عام 2014 ما مجموعه 4.000 بلاغ ووصلت قيمة التعويضات إلى 200 مليون "شيقل"، وبالتالي فبالإمكان التخمين بأن تعويضات المواجهة الحالية ستصل إلى أكثر من 300 مليون "شيقل."

وأظهرت الصحيفة أن هذه المواجهة شهدت إطلاق 3.800 صاروخ باتجاه الكيان في معركة استمرت على مدار 11 يومًا، مقارنة مع إطلاق 4.600 صاروخ على مدار 51 يومًا في معركة العام 2014.

وفيما يتعلق بتفاصيل الأضرار فقد ذكرت الصحيفة أن 3.400 بلاغ بالأضرار سجلت في مجال المباني، و1.700 للمركبات.

كما جرى توثيق أضرار أخرى، حيث جرى تسجيل 2,600 من بلاغات التعويضات في منطقة الجنوب، و 2,300 في منطقة "تل أبيب"، والبقية في القدس وحيفا حيث يُضاف للأضرار ما نجم عن المواجهات في المدن "المختلطة."

أما على مستوى المدن فسجلت مدينة عسقلان أعلى نسب أضرار في المعركة، حيث وصلت مجمل بلاغات الأضرار في المدينة إلى 1,087 بلاغًا.

المقدمة

بعد 11 يومًا من العدوان المتواصل على قطاع غزة، والقصف المتبادل بين الطرفين، دخل وقف إطلاق النار -بين الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة وإسرائيل- حيز التنفيذ، وبدأت إسرائيل في الكشف عن خسائرها.

ورغم أن الخسائر الكبرى خلال الحرب -في جانبها البشري والاقتصادي- كانت على مستوى القطاع؛ فقد تعرضت إسرائيل أيضًا لخسائر لم تتعود عليها في الحروب السابقة ضد غزة، واستقبلت خلال 11 يومًا أكثر من 4 آلاف و300 صاروخ، مقابل 4 آلاف و594 صاروخًا في عدوان 2014 الذي استمر 51 يومًا.

وجاءت ذروة إطلاق الصواريخ في اليوم الثاني من العملية التي بدأت في العاشر من مايو/أيار الجاري، وأطلقت عليها المقاومة اسم "سيف القدس"، في حين سمتها إسرائيل "حارس الأسوار"؛ حيث تم إطلاق 480 صاروخًا على الأراضي الإسرائيلية في ذلك اليوم، بينما ظل معدل إطلاق الصواريخ يتراوح ما بين 250 و400 صاروخ في اليوم، وفقًا لمعلومات بثتها قناة "كان" الإسرائيلية.

وتشير القناة -من باب المقارنة- إلى أن الرقم القياسي لإطلاق الصواريخ كان في اليوم الثالث من عملية الجرف الصامد، وفقا للتسمية الإسرائيلية، أو العصف المأكول، وفقًا للتسمية الفلسطينية، وقد شنتها إسرائيل في العام 2014 واستمرت 51 يومًا، حيث شهد ذلك اليوم 195 عملية إطلاق للصواريخ والقذائف صوب إسرائيل.

الخسائر الإقتصادية للكيان الصهيوني

ما إن وضعت الحرب أوزارها وانتهت حملة "سيف القدس" التي أطلقتها فصائل المقاومة من قطاع غزة، ودخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ؛ حتى عادت إسرائيل إلى الواقع الاقتصادي الصعب المحفوف بالمخاطر والتحديات، في محطات لوضع اقتصادي أكثر خطورة لم تعهده البلاد من قبل.

وفي ظل تداعيات جائحة كورونا واستفحال البطالة وارتفاع معدلات الفقر والعجز المتضخم في ميزانية الدولة، تأتي خسائر وتكلفة الحرب لتعمق من أزمة إسرائيل الاقتصادية.

ويقدر العجز في الميزانية العامة للدولة نتيجة أزمة كورونا -التي لم تنتهِ بالكامل بعد- بأكثر من 62 مليار دولار، وسيضاف إلى هذا العجز عدة مليارات من الدولارات جراء العمليات العسكرية.

بلغت الخسائر الاقتصادية لإسرائيل -نتيجة العملية العسكرية في قطاع غزة خلال 11 يومًا- نحو 7 مليارات شيكل (2.14 مليار دولار)، وفقا لتقديرات أولية غير رسمية. جاء ذلك وفق ما أفاد به مصدر مسؤول بوزارة المالية الإسرائيلية لصحيفة يديعوت أحرونوت، عقب إعلان وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية بقطاع غزة.

بلغت الخسائر الاقتصادية لإسرائيل نحو 7 مليارات شيكل (2.14 مليار دولار)

خسائر العدو

وأظهر تقرير أولي صادر عن "بنك إسرائيل" أن الأضرار التي لحقت بـ"الناتج القومي الإجمالي" لدولة إسرائيل -نتيجة 11 يومًا من القتال تقدر بحوالي 0.5% من الناتج القومي؛ إذ بلغت الخسائر الأولية المباشرة للاقتصاد وكلفة الحرب 2.2 مليار دولار، فضلًا عن الخسائر والأضرار والتكاليف غير المباشرة.

ووفقًا للإحصاءات الأولية، فإن الأضرار والخسائر وتكلفة العمليات العسكرية في حملة "حارس الأسوار" تبدو مضاعفة عن أضرار وخسائر وكلفة العمليات العسكرية في حملة "الرصاص المصبوب"، حيث شنت إسرائيل عدوانًا على قطاع غزة استمر لمدة 51 يومًا، وقُدرت كلفة الحرب والأضرار النهائية -التي لحقت بإنتاج القومي في حينه- أقل من 0.3%.

وتوزعت الخسائر والأضرار وكلفة الحرب (2.14 مليار دولار) بالتساوي ما بين ثمن العملية العسكرية والخسائر الاقتصادية المباشرة للقطاعين الخاص والعام، علمًا أن الخسائر والأضرار غير المباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي من شأنها أن تكون مضاعفة، وذلك في ظل انعدام ميزانية للدولة للعام الثاني على التوالي بسبب أزمة تشكيل الحكومة.

ويبلغ إجمالي "الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل حاليًا حوالي 1.4 تريليون شيكل (440 مليار دولار تقريبا)، أي ما يعادل 14 مليار شيكل (4.4 مليار دولار) لكل 1% من "الناتج القومي الإجمالي"، فيما الضرر بالناتج القومي قد يصل إلى 0.8%، وفقا لتقديرات الكيانات الاقتصادية المختلفة في تل أبيب.

يعتقد جاد ليئور -محرر الاقتصاد في صحيفة "يديعوت أحرونوت"- أن الضرر الذي لحق بالناتج القومي الإسرائيلي يشمل المساس بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي التي تشهد تباطؤا في كافة المجالات وشللًا لبعض المرافق وانخفاض الإنتاج في المصانع والورش الكبرى.

ويجزم المحرر الاقتصادي أن تداعيات الخسائر والأضرار ستنعكس أيضًا على المواطن، حيث سيلاحظ التراجع في مصاريف ونفقات العائلة وانخفاض كبير في الاستهلاك الخاص للفرد، وخصوصا أن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد جراء تكاليف الحرب لا يمكن رصدها الآن، علما أن وزارة الدفاع طالبت بتحويل فوري لمبلغ مليار دولار لتغطية جزء من تكاليف العمليات العسكرية، وهذه الكلفة ستكون على حساب ميزانيات الوزارات الخدماتية والمدنية والاجتماعية.

وأوضح ليئور أن لكل نشاط حربي ثمن، حتى لو كان لا يساوي الثمن الباهظ لجائحة كورونا، وعليه يعمل مسؤولون في وزارتي الدفاع والمالية على التكاليف والحسابات، وقريبا جدا ستقدم المؤسسة الأمنية فواتير كلفة الحرب، كما هو معتاد عقب انتهاء العمليات العسكرية.

وتقول هيئات اقتصادية وخبراء في مجال الاستثمار إن الأضرار التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل -جراء العملية العسكرية- يمكن أن تصل إلى ما بين 0.6% إلى 0.8% مع حساب دقيق للخسائر.

ويبلغ إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل حاليا حوالي 1.4 تريليون شيكل (الدولار يساوي 3.26 شيكل)، بحسب المصدر ذاته.

وبالنسبة لوزارة المالية، فإن الحملة العسكرية انتهت، وسيكون المستوطن ملزمًا بدفع الثمن سواء زيادة بالضرائب أو تقليص بالميزانيات والخدمات الحكومية المعدة للمدنيين.

من ناحية أخرى، من المتوقع حدوث زيادة في الاستهلاك في القطاع العام، ووفقًا لوزارة المالية الإسرائيلية، فإن جزءًا من الخسارة التي لحقت بالناتج القومي سيعوضه زيادة إنتاج الأسلحة والذخيرة وتعبئة مخازن الجيش بعد نفاد احتياط المعدات العسكرية والأسلحة التي استعملت بالحرب، وأيضا تشغيل الشركات لإصلاح الأضرار الناجمة عن إطلاق الصواريخ.

وفي ظل تفاقم مشاكل وأزمات الاقتصاد الإسرائيلي، حذرت مؤسسة التصنيف الائتماني- "Moody's" قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ- من أن بلدًا لا توجد فيه حكومة مستقرة لمدة عامين ونصف، ولا توجد ميزانية حكومية معتمدة، مع تزايد عجزها وعدم وجود العشرات من الإصلاحات اللازمة بشكل عاجل للاقتصاد؛ قد يخفض ذلك تصنيفه.

وأفادت صحيفة "ذا ماركر (The Marker) "الاقتصادية الإسرائيلية أن تحذير مؤسسة التصنيف الائتماني موجه بالأساس إلى إسرائيل، وعليه فإن "حالة الركود الحالية لا يمكن أن تستمر طويلا؛ مما يعني أن إسرائيل ملزمة بالقيام بخطوات عاجلة لإنقاذ الاقتصاد."

وفي أول مؤشر رسمي لتوجه إسرائيل نحو خطة إنقاذ اقتصادها المدمر؛ صرح محافظ "بنك إسرائيل" البروفيسور أمير يرون بأن الحكومة المقبلة ستكون مضطرة ومجبرة على رفع الضرائب في مختلف المجالات ولدى كل القطاعات الاقتصادية والتجارية، محذراً من اتساع العجز في الميزانية العامة للدولة والمعطلة للعام الثاني على التوالي.

وأوضح يرون -في مقابلة مع القناة 13 الإسرائيلية- أن "دولة إسرائيل بحاجة ماسة لاستقرار بالحكم ولتشكيل حكومة مستقرة ملزمة بوضع خطة لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي" الذي يواجه تحديات جائحة كورونا وتضاعف الإنفاق العسكري، حيث إن فرض المزيد من الضرائب إجراء أولي من مجمل إجراءات وخطوات أخرى تضمن مصادقة فورية على ميزانية عام 2021.

ورصدت صحيفة "ذا ماركر" الاقتصادية الخسائر والأضرار الأولية والشلل التجاري والاقتصادي والتعليمي الذي ضرب إسرائيل، إذ قدرت خسائر سوق المال والبورصة في تل أبيب بحوالي 28%، وقد توقف 30% من المصانع والورش في مستوطنات "غلاف غزة" عن العمل بشكل كلي، في وقت توقفت 17% من المصانع في باقي المناطق جنوبي إسرائيل ومنطقة تل أبيب عن العمل بشكل جزئي، كما عطلت الدراسة في 70% من المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية.

وأوضحت الصحيفة -في إشارة منها إلى الأضرار غير المباشرة التي لا يمكن جردها إلا بعد عدة ايام من انتهاء الحرب والتداعيات المرتقبة على الاقتصاد الإسرائيلي- تعليق الطيران في مطاري "بن غوريون" في اللد و"رامون" في أم الرشراش (إيلات) مما دفع بالشركات العالمية إلى إلغاء آلاف الرزم السياحية التي كانت مقررة للفنادق الإسرائيلية في مايو/أيار الجاري.

وتطرقت إلى الخسائر في قطاع الطاقة الناجمة عن استهداف منشآت الطاقة جنوبي إسرائيل، وتعليق العمل في حقل "تمار" للغاز الطبيعي قبالة سواحل حيفا والذي تقدر احتياطاته من الغاز بنحو 300 مليار متر مكعب، بقرار من وزير الطاقة يوفال شتاينتز.

وحسب إحصاء سلطة الضرائب، بحلول مساء الجمعة 21-5-2021، بلغت الأضرار الناجمة عن عملية "حارس الأسوار" 33 مليون دولار لحقت بالممتلكات الخاصة للمستوطنين، ونحو 20 مليونا أخرى للممتلكات العامة، بينما تكلفة العملية العسكرية والقتال لجيش الاحتلال بلغت خلال 4 أيام 500 مليون دولار، وهي تتزايد بمعدل مرتفع كل يوم من أيام القتال.

> **33 مليون دولار لحقت بالممتلكات الخاصة للمستوطنين، ونحو 20 مليونًا أخرى للممتلكات العامة**

وهذا الإحصاء لا يشمل الأضرار الجسيمة الإضافية للمنشآت العامة، المباني العامة والطرق والأسوار والإنارة وإشارات المرور والبنية التحتية الأخرى، إذ لم يتم بعد تقدير الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة، وتقدر تلك الأضرار بعشرات الملايين من الدولارات على الأقل وربما أكثر، وسيتم إجراء تقديرات لها الأيام القادمة.

وأظهر الإحصاء أنه منذ بداية العملية العسكرية حتى مساء يوم 12 ايار 2021، تضرر أكثر من 2500 مبنى وشقة سكنية وسيارة، وبحال استمر إطلاق الصواريخ ستتضاعف الخسائر اليومية بالممتلكات، بينما بلغت تكلفة النشاط العسكري حتى الآن 200 مليون دولار.

الخسائر الناتجة عن الاستهداف الصاروخي المباشر

أغلق حقل تمار بعدما استهدفته المقاومة بطائرة مسيرة "طائرة شهاب"، والذي تبلغ احتياطاته 275 مليار متر كعب، وقيمة دخله السنوية 1.8 مليار دولار.

في المقابل فإن كلفة اعتراض الصاروخ الواحد من منظومة القبة الحديدية تبلغ 80 ألف دولار، وبعملية حسابية بسيطة نستنتج أن الكيان الإسرائيلي قد خسر في الأيام الأولى للحرب ومع وصول عدد الصواريخ التي استهدفته إلى 3000 صاروخ، ما يقارب 240 مليون دولار، هذا إذا لم نحتسب تكلفة الصواريخ التي تضرب بها القطاع المحاصر وترتكب بها المجازر.

بحسب موقع كالكالست العبري، ووفق إحصائية أولية عن الاضرار جراء إطلاق الصواريخ من غزة اتجاه البلدات المحتلة، فقد سجل الاحتلال حوالي 5300 تقرير عن أضرار منها تضرر 3400 مبنى بشكل كلي أو جزئي و1700 مركبة، إضافة إلى المئات من المعدات الأخرى والمساحات الزراعية وغيرها. وأشار الموقع، إلى أن هناك 2300 من تقارير الأضرار في منطقة تل أبيب ومحيطها، و2600 في مدن الجنوب. مع العلم بأن التقارير من المتوقع أن تتضاعف في الأيام المقبلة بعد عودة سكان مستوطنات الغلاف والجنوب إلى مناطقهم التي هربوا منها والإبلاغ عن حجم الأضرار لديهم، كما قتل 12 اسرائيليًا و جرح 336.

جدول يوضح توزع الخسائر الاقتصادية على التكلفة الإجمالية 2.14 مليار دولار

خسائر القطاع العام والخاص	بالأرقام
خسائر سوق المال والبورصة	حوالي 28%
الناتج المحلي الإجمالي	0.5 بالمائة إلى 0.8%
توقف المصانع عن العمل	**30%**
توقف الورش عن العمل	**100%**
توقفت المصانع عم العمل في تل أبيب	**100%**
توقفت المصانع عن العمل في مناطق جنوبي إسرائيل	**17%**
تعطيل الدراسة في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية	**70%**
تعليق الطيران في مطاري "بن غوريون" في اللد و"رامون" في أم الرشراش (إيلات)	**100%**
إلغاء آلاف الرزم السياحية في شهر أيار 2021	**لا يوجد إحصاء رسمي**
تعليق العمل في حقل "تمار" للغاز الطبيعي قبالة سواحل حيفا	**100%**
الممتلكات الخاصة للمستوطنين	**33 مليون دولار**
الممتلكات العامة للمستوطنين	**20 مليون دولار**
المباني	**3400**
مركبات المستوطنين	**1700**
المئات من معدات أخرى ومساحات زراعية	**لا يوجد إحصاء رسمي**

الخسائر العسكرية	بالأرقام
تكلفة العملية العسكرية والقتال	**خلال 4 أيام فقط 500 مليون دولار**
تكلفة النشاط العسكري	**حتى مساء يوم 12 ايار 200 مليون دولار**
منظومة القبة الحديدية	**خلال 4 أيام فقط 240 مليون دولار**